



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الجمهورية العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]
دراسة في المعنى ودلالة الأمر والتأولات العملية
وإشكالات الفهم والتطبيق

إعداد

د. عبد الله سليمان إبراهيم اللاحم

الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة

جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

a.allahim@qu.edu.sa

Dr. Abdullah Sulaiman Ibrahim Al-Lahim

Associate Professor, Department of Quran and its Sciences, College of
Sharia, Qassim University – Qassim, Kingdom of Saudi Arabia.

ملخص البحث:

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الصُّحَى: ١١]، من الآيات القرآنية التي يتكرر السؤال عن معناها وتطبيقها وبعض المسائل المتعلقة بها، وكثرة السؤال عنها تشير إلى أنها محل إشكال في الفهم والتطبيق، فجاء هذا البحث للإسهام بدراسة الآية من خلال بيان المراد بالنعمة والتحدث، وبيان دلالة الأمر فيها، وذكر التأولات العملية التطبيقية لها، وإيضاح إشكالات فهمها وتطبيقها، وتحديد ما يحتاج إليه المفسر للوصول إلى إجابة وافية في بيان المراد بالآية، معتمداً المنهج الوصفي في عرض المسائل، والمنهج التحليلي في مناقشتها واستخلاص النتائج منها.

ومن نتائج البحث أن الأمر في الآية دائر بين الوجوب والندب؛ فقد يكون واجباً وقد يكون مندوباً بحسب المناسبات والأحوال، وقد يترك التحدث والإخبار بالنعمة في بعض الأحوال إذا تحقق وجود ما يمنعه، كأن يؤدي إلى انكسار قلب من حرمها، ومن نتائج الدراسة أن أبرز ما يشكل في فهم الآية وتطبيقها هو اشتباه مفهوم التحدث بالنعمة بالرياء والتفاخر المنهي عنه، والتعارض بين الأمر بالتحدث وغيره، وغياب استحضار تنوع النعم وتعدد أساليب التحدث بها، وعدم معرفة العلاقة بين التحدث بالنعمة ومراتب الشكر.

الكلمات المفتاحية: التحدث بالنعمة - التحدث - النعم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد عليه وعلى آله وأصحابه أفضل صلاة وأزكى تسليم، أما بعد:

فقد أمر الله عز وجل في كتابه العزيز بالتحدث بالنعمة، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، وهذه الآية من الآيات التي يتكرر السؤال عن معناها وتطبيقها، وكثرة السؤال عنها تشير إلى أنها موضع إشكال في الفهم والتطبيق، وتصور حقيقة التحدث بالنعمة، والتمييز بينه وبين التفاخر والرياء، ووجود التعارض بين الأمر بالتحدث وغيره.

ومن هنا نشأت أهمية هذه الدراسة، التي جاءت للإسهام في بيان المراد بالآية، وقد غني البحث بتحليل أقوال المفسرين في معنى النعمة والتحدث، وبيان دلالة الأمر في الآية، ثم تتبع أبرز التأولات العملية في تطبيقها، وإيضاح إشكالات الفهم والتنزيل للآية، وذكر ما يحتاج إليه المفسر للوصول إلى إجابة وافية في بيان المراد بالآية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

١. ما المراد بالنعمة والتحدث بها في الآية؟
٢. ما دلالة الأمر بالتحدث في الآية؟
٣. ما أبرز التأولات التطبيقية للآية في الأقوال والأفعال؟
٤. ما أسباب الإشكال في فهم الآية وتطبيقها؟ وكيف تتحقق الإجابة الوافية في بيان المراد بالآية؟

أهداف البحث:

من أهداف البحث:

١. بيان المراد بالنعمة والتحدث بها في الآية.
٢. بيان دلالة الأمر بالتحدث في الآية.
٣. الوقوف على أبرز التأولات التطبيقية للآية في الأقوال والأفعال.
٤. ذكر أسباب الإشكال في فهم الآية وتطبيقها، وبيان ما تتحقق به الإجابة الوافية في بيان

المراد بالآية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في عدة جوانب، منها:

١. تُعد الآية موضع إشكال في فهمها وتطبيقها، وهي من الآيات القرآنية التي تكرر السؤال حول معناها وتطبيقها، مما يبين أهمية بحثها ودراستها.
٢. لكون الآية تُتأَوَّل في الأقوال والأفعال والتطبيقات العملية، تزداد الحاجة إلى بحثها ودراستها دراسة تحليلية.
٣. تكمن أهمية البحث في ذكر ما يحتاج إليه المفسر للوصول إلى إجابة وافية في بيان المراد بالآية.

الدراسات السابقة:

فيما يأتي ذكر ما وقفت عليه من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث:

١. نعم الله تعالى على الرسول -صلى الله عليه وسلم- كما وردت في سورة (الضحى)، دراسة موضوعية، للدكتورة: روضة محمد بن ياسين، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد: ٦٥، عام ٢٠١٥م.
 ٢. نعم الله على نبيه محمد -صلى الله عليه وسلم- في ضوء سورة الضحى، دراسة موضوعية، للدكتور: تركي بن سعد الهويمل، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد: ١١٠، عام ٢٠١٨م.
 ٣. نعم الله تعالى على النبي -صلى الله عليه وسلم- من خلال سورة الضحى وأثرها على المجتمع، دراسة تحليلية، للدكتورة: تغريد عبد الله الجوهري السيد، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، العدد: ٤٠، عام ٢٠٢٤م.
- وهذه الدراسات تُعنى بالجانب الموضوعي لنعم الله على نبيه -صلى الله عليه وسلم- في سورة الضحى، أما هذا البحث فيختلف عنها منهجاً ومضموناً؛ إذ يركز على بيان المراد بالنعمة والتحدث، ودلالة الأمر في الآية، والتأولات العملية لتطبيقها، وما يرتبط بها من إشكالات في الفهم والتطبيق، مع تحديد متطلبات الإجابة التفسيرية الوافية عنها.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث توظيف عدد من مناهج البحث، أبرزها المنهج الوصفي في عرض المسائل، والمنهج التحليلي في مناقشتها واستخلاص النتائج منها.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وبيانها تفصيلاً على النحو الآتي:

المقدمة، وتشمل مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: المراد بالنعمة والتحدث بها في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^[١١]

[الضحي: ١١]، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال المفسرين في المراد بالنعمة.

المطلب الثاني: أقوال المفسرين في المراد بالتحدث بالنعمة.

المبحث الثاني: الخطاب ودلالة الأمر بالتحدث في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^[١١]

[الضحي: ١١]، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الخطاب في الآية.

المطلب الثاني: دلالة الأمر بالتحدث في الآية.

المبحث الثالث: تأوّل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^[١١] [الضحي: ١١]، وإشكالات فهمه

وتطبيقه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأوّل الآية والعمل بها.

المطلب الثاني: الإشكالات في فهم الآية وتطبيقها.

المطلب الثالث: تحقيق الإجابة الوافية في بيان المراد بالآية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.



المبحث الأول

المراد بالنعمة والتحدث بها في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]

المطلب الأول: أقوال المفسرين في المراد بالنعمة.

جاء عن المفسرين عدد من الأقوال في بيان المراد بالنعمة التي أمر الله بالتحدث بها في قوله

تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، وفيما يأتي ذكر هذه الأقوال.

١. ما عملت من الخير.
٢. النبوة.
٣. القرآن.
٤. الكرامة.
٥. الإسلام.
٦. كلمة الإخلاص.
٧. الشفاعة.
٨. الهجرة.
٩. إعزازك بالأنصار.
١٠. أني ما ودعتك ولا قلبيتك.
١١. ما ذكر في هذه السورة من نعمة الإيواء والهداية والإغناء.
١٢. المال.
١٣. العافية.
١٤. أن المراد عموم النعم.

هذا مجمل ما جاء من أقوال المفسرين في بيان المراد بالنعمة^(١)، والاختلاف بين هذه الأقوال

(١) القول الأول قول الحسن بن علي -رضي الله عنهما- عزاه السيوطي إلى ابن أبي حاتم، ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (٨/ ٥٤٥)، والقول الثاني قول مجاهد، أخرجه الطبري في جامع البيان (٢٤/ ٤٩٠، ٤٩١)، والقول الثالث هو قول مجاهد أيضاً، عزاه السيوطي إلى عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم، ينظر: الدر المنثور في

=

هو من اختلاف التنوع، وذكر بعض أفراد العام، فلم يُرد بها الحصر والتخصيص، وفي كلام بعض المفسرين إشارة إلى هذا، فمن ذلك قول مقاتل بن سليمان: «اشكر الله على ما ذكر في هذه السورة، وما صنع الله عز وجل بك من الخير»^(١)، وقول الزجاج: «وحدّث بالنبوة التي آتاك الله وهي أجلّ النعم»^(٢)، وقول الزمخشري: «يريد: ما ذكره من نعمة الإيواء والهداية والإغناء وما عدا ذلك»^(٣).

وعليه فإن الآية عامة في جميع النعم، وقد نص جماعة من المفسرين على هذا، قال الثعلبي: «وحكم الآية في جميع الإنعام»^(٤).

وقال أبو حفص النسفي: «والصحيح أنه يعم جميع النعم»^(٥).

وقال الملاء علي القاري: «والأولى حمل الآية على عموم النعمة، ولعل هذا منشأ ما كان بعض الصالحين يخبر بجميع ما يفعله من الطاعات»^(٦).

وقال أبو البركات النسفي: «والصحيح أنها تعم جميع نعم الله عليه»^(٧).

وقال ابن جزري: «والصحيح أنه عموم جميع النعم»^(٨).

التفسير بالمأثور (٨ / ٥٤٥)، وبقية الأقوال ذكرها المفسرون بعدهم. ينظر: تفسير السمرقندي (٣ / ٥٩٢)، تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء للغزوي (ص: ٦٤٦)، لباب التفاسير للكرماني (١٠ / ١٩٢)، التيسير في التفسير لأبي حفص النسفي (١٥ / ٣٩٣)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (٢٢ / ١١١، ١١٢)، تنمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لعطية محمد سالم (٨ / ٥٧٠).

(١) تفسير مقاتل بن سليمان (٤ / ٧٣٣).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥ / ٣٤٠).

(٣) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (٤ / ٧٦٩).

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢٩ / ٥١٥).

(٥) التيسير في التفسير (١٥ / ٣٩٣).

(٦) شرح كتاب الشفا للقاضي عياض (١ / ٩٨).

(٧) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣ / ٦٥٥).

(٨) التسهيل لعلوم التنزيل (٢ / ٤٩١).

وقال الشوكاني: «والظاهر النعمة على العموم من غير تخصيص بفرد من أفرادها أو نوع من أنواعها»^(١).

وقال السعدي: «المقرر أن المفرد المضاف يفيد العموم كما يفيد ذلك اسم الجمع، فكما أن قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخرها يشمل كل أم انتسبت إليها وإن علت، وكل بنت انتسبت إليك وإن نزلت، إلى آخر المذكورات، فكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] فإنها تشمل النعم الدينية والدنيوية»^(٢).

ويلحظ فيما ذكره المفسرون من النعم أن أكثرها مما أنعم الله بها على النبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك لكون الخطاب في الآية له، وبعض ما ذكروه نعم عامة له ولغيره، وذلك لأن حكم الآية عام له ولأمته.



(١) فتح القدير (٥ / ٥٥٩).

(٢) القواعد الحسان لتفسير القرآن (ص: ١٨).

المطلب الثاني: أقوال المفسرين في المراد بالتحديث بالنعيم.

تعدد ما ذكره المفسرون في بيان المراد بالتحديث بالنعيم، وأشهر ما ذكره في ذلك:

القول الأول: أن المراد بالتحديث ذكر النعمة والإخبار بها وإفشاؤها اعترافاً بفضل الله.

قال ابن عاشور: «والتحديث: الإخبار، أي أخبر بما أنعم الله عليك اعترافاً بفضله، وذلك من

الشكر»^(١).

القول الثاني: أن المراد بالتحديث التبليغ، وهذا على القول بأن النعمة هي القرآن أو النبوة،

فالتحديث بالقرآن تبليغه من النبي -صلى الله عليه وسلم- والتبليغ يتضمن قراءته وإقراء غيره

وتعليمه الناس وتذكيرهم به، والتحديث بالنبوة يكون بذكرها والدعوة إليها وتبليغها منه -صلى

الله عليه وسلم-.

قال الألوسي: «أخرج ابن المنذر وغيره عن مجاهد تفسيرها بالنبوة، ورووا عنه أيضاً تفسيرها

بالقرآن، ووافقه في الأول محمد بن إسحاق، وفي الثاني الكلبي، وعليهما المراد بالتحديث

التبليغ»^(٢).

والتحديث هو التبليغ أيضاً في الأقوال المقاربة لهذين القولين، كالقول بأن النعمة هي الإسلام

وكلمة الإخلاص.

ومن معاني التحديث التي ذكرها المفسرون أن التحديث بالنعمة هو إظهار أثرها، قال ابن العربي:

«ومن الحديث بالنعمة إظهارها بالملبس والمركب»^(٣)، وقال ابن عثيمين: «والتحديث بنعمة الله

نوعان: تحديث باللسان، وتحديث بالأركان، تحديث باللسان كأن تقول: أنعم الله علي، كنت

فقيراً فأغناني الله، كنت جاهلاً فعلمني الله، وما أشبه ذلك، والتحديث بالأركان أن تُرى أثر نعمة

الله عليك، فإن كنت غنياً فلا تلبس ثياب الفقراء بل البس ثياباً تليق بك، وكذلك في المنزل،

وكذلك في المركوب، في كل شيء دع الناس يعرفون نعمة الله عليك، فإن هذا من التحديث بنعمة

(١) التحرير والتنوير (٣٠ / ٤٠٣).

(٢) روح المعاني (١٥ / ٣٨٤).

(٣) أحكام القرآن (٤ / ٤١١).

الله عز وجل»^(١).

ومما ذكره أيضاً أن التحدث تذكّر النعمة وتحديث النفس بها، قال الجشمي: «وقيل: حدث نفسك كل وقت فاشكره شكراً متجدداً كما تتواتر وتتجدد عليك النعم»^(٢). وهذا التعدد للأقوال في بيان المراد بالتحدث يعود لأسباب، منها تعدد الأقوال في بيان المراد بالنعمة، واختلاف النعم فيما بينها في طريقة التحدث، فالنعم منها الظاهرة والباطنة والدينية والديوية وغير ذلك، وهذا يترتب عليه تعدد أنواع التحدث، ومن الأسباب اختلاف التحدث بالنعم باختلاف المنعم عليه، ومن الأسباب تعدد أنواع التحدث للنعمة الواحدة. والأقوال في بيان المراد بالتحدث من اختلاف التنوع وليس بينها تعارض، وفي كلام ابن القيم إشارة إلى هذا، قال ابن القيم: «وفي هذا التحديث المأمور به قولان، أحدهما: أنه ذكر النعمة، والإخبار بها، وقوله: أنعم الله علي بكذا وكذا»، «والقول الثاني: أن التحدث بالنعمة المأمور به في هذه الآية هو الدعوة إلى الله، وتبليغ رسالته، وتعليم الأمة، قال مجاهد: هي النبوة، قال الزجاج: أي بلغ ما أرسلت به، وحدث بالنبوة التي آتاك الله، وقال الكلبي: هو القرآن، أمره أن يقرأه، والصواب أنه يعم النوعين»^(٣).



(١) شرح رياض الصالحين (٣ / ٨٨).

(٢) التهذيب في التفسير (١٠ / ٧٤٦٠)، وينظر: النكت والعيون للماوردي (٦ / ٢٩٥).

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢ / ٢٣٨، ٢٣٩).

المبحث الثاني

الخطاب ودلالة الأمر بالتحدث في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]

المطلب الأول: الخطاب في الآية.

الخطاب في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو وإن كان له -صلى الله عليه وسلم- فإنه متناول لأمته أيضًا، وهذا ما قرره العلماء، وتدل عليه تفسيرات السلف للآية^(١). قال مكي بن أبي طالب: «فالمعنى: وأما بنعمة ربك يا محمد فحدث الناس بها وأظهرها واحمد الله عليها، فإن ذلك من الشكر، وهو لفظ خاص للنبي -صلى الله عليه وسلم- عام في جميع أمته»^(٢).

وقال القاضي عياض: «﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] فإن من شكر النعمة التحدث بها، وهذا خاص له، عام لأمته»^(٣).

وقال القرطبي: «وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ قال: بالقرآن، وعنه قال: بالنبوة، أي بلغ ما أرسلت به، والخطاب للنبي -صلى الله عليه وسلم- والحكم عام له ولغيره»^(٤). وقال ابن تيمية: «وقوله: ﴿فَأَمَّا أَلْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٥) وَأَمَّا أَلْسَائِلَ فَلَا تَنْهَرْ^(٦) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ^(٧) [الضحى: ٩ - ١١]، هذا متناول لجميع الأمة»^(٥).

وقال القونوي: «والخطاب في المواضع الثلاثة وإن كان للنبي -عليه السلام- لكن حكمه عام»^(٦).

المطلب الثاني: دلالة الأمر بالتحدث في الآية.

في هذا المطلب بيان لدلالة الأمر في قوله تعالى: ﴿فَحَدِّثْ﴾، وأهم ما وقفت عليه في هذا الموضوع هو كلام الشاطبي وابن عاشور، وفيما يأتي نقل كلامهما والتعليق عليه.

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٤ / ٤٩٠)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٨ / ٥٤٥).

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية (١٢ / ٨٣٢٩).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١ / ٩٨).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢٠ / ١٠٢).

(٥) مجموع الفتاوى (١٦ / ٣٢٧).

(٦) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (٢٠ / ٣٢٥).

قال الشاطبي: «المسألة السادسة: كل خصلة أمر بها أو نهي عنها مطلقاً من غير تحديد ولا تقدير، فليس الأمر أو النهي فيها على وزان واحد في كل فرد من أفرادها؛ كالعدل، والإحسان، والوفاء بالعهد».

إلى أن قال: «**والتحدث بالنعمة**، وتلاوة القرآن، وما أشبه ذلك من الأمور التي وردت مطلقة في الأمر والنهي، لم يؤت فيها بحد محدود إلا أن مجيئها في القرآن على ضربين؛ أحدهما: أن تأتي على العموم والإطلاق في كل شيء، وعلى كل حال، لكن بحسب كل مقام، وعلى ما تعطيه شواهد الأحوال في كل موضع، لا على وزان واحد، ولا حكم واحد، ثم وكل ذلك إلى نظر المكلف؛ فيزن بميزان نظره، ويتهدى لما هو اللائق والأحرى في كل تصرف، آخذاً ما بين الأدلة الشرعية والمحاسن العادية؛ كالعدل، والإحسان، والوفاء بالعهد، وإنفاق عفو المال، وأشباه ذلك؛ ألا ترى إلى قوله في الحديث: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم؛ فأحسنوا القتلة" الحديث.

فقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [التخل: ٩٠] ليس الإحسان فيه مأموراً به أمراً جازماً في كل شيء، ولا غير جازم في كل شيء، بل ينقسم بحسب المناطات؛ ألا ترى أن إحسان العبادات بتمام أركانها من باب الواجب، وإحسانها بتمام آدابها من باب المندوب؟ ومنه إحسان القتلة كما نبه عليه الحديث، وإحسان الذبح إنما هو مندوب لا واجب، وقد يكون في الذبح من باب الواجب إذا كان هذا الإحسان راجعاً إلى تتميم الأركان والشروط، وكذلك العدل في عدم المشي بنعل واحدة ليس كالعدل في أحكام الدماء والأمور وغيرها؛ فلا يصح إذًا إطلاق القول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [التخل: ٩٠] أنه أمر إيجاب أو أمر ندب؛ حتى يفصل الأمر فيه، وذلك راجع إلى نظر المجتهد تارة، وإلى نظر المكلف وإن كان مقلداً تارة أخرى، بحسب ظهور المعنى وخفائه»^(١).

هذا كلام الشاطبي المتعلق بدلالة الأمر في الآية، وقد تضمن كلامه عدة أمور، منها: أولاً: بين الشاطبي أن بعض الأوامر جاء الأمر بها مطلقاً من غير تحديد ولا تقدير، وذكر ثلاثاً وسبعين خصلة من الخصال المأمور بها، ونص على أن التحدث بالنعمة منها، ومراده بهذا أن الأمر

(١) الموافقات (٣/ ٣٩٦-٣٩٢).

بالتحدث لم يأت بتفصيل حالات الوجوب وحالات الندب^(١).

ثانياً: تضمن كلام الشاطبي أن دلالة الأمر في الآية دائرة بين الوجوب والندب، فالأمر ليس للوجوب دائماً، وليس للندب دائماً، بل هو دائر بينهما بحسب المناسبات والأحوال.

وللشوكاني كلام قريب من كلام الشاطبي، قال الشوكاني: «قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] فإن الأمر منه جل جلاله إذا لم يكن للوجوب كان للندب»^(٢).

ثالثاً: مثل الشاطبي لما ذكره من الأوامر التي تدور بين الوجوب والندب بالأمر بالإحسان، وذكر حالات في وجوبه وأخرى في ندبه، ولم يذكر أمثلة لحالات الأمر بالتحدث بالنعمة، وقد يمثل لوجوب التحدث بالنعمة في الحالات التي يترتب على ترك التحدث نكران النعمة ووجودها، ويمثل لندب التحدث في الحالات التي يكون التحدث من باب التذكير بنعم الله وفضله.

رابعاً: مما يؤثر في الحكم ودرجاته تعدد النعم وتعدد أصنافها، وتعدد أنواع التحدث بها، وتعدد أحوال المنعم عليه.

ما سبق كلام الشاطبي في بيان دلالة الأمر، وأما ابن عاشور فقد قال: «فمقتضى الأمر في المواضع الثلاثة أن تكون خاصة به، وأصل الأمر الوجوب، فيعلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- واجب عليه ما أمر به، وأما مخاطبة أمته بذلك فتجري على أصل مساواة الأمة لنبينا فيما فرض عليه ما لم يدل دليل على الخصوصية، فأما مساواة الأمة له في منع قهر اليتيم ونهر السائل فدلالته كثيرة مع ما يقتضيه أصل المساواة.

وأما مساواة الأمة له في الأمر بالتحدث بنعمة الله فإن نعم الله على نبيه -صلى الله عليه وسلم- شتى منها ما لا مطمع لغيره من الأمة فيه مثل نعمة الرسالة ونعمة القرآن ونحو ذلك من مقتضيات الاصطفاء الأكبر، ونعمة الرب في الآية مجملة، فنعم الله التي أنعم بها على نبيه -صلى الله عليه وسلم- كثيرة منها ما يجب تحديثه به وهو تبليغه الناس أنه رسول من الله وأن الله أوحى إليه، وذلك داخل في تبليغ الرسالة، وقد كان يعلم الناس الإسلام فيقول لمن يخاطبه أن تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، ومنها تعريفه الناس ما يجب له من البر والطاعة، كقوله لمن قال له:

(١) ينظر: تعليق محقق كتاب الموافقات (٣/ ٣٩٥).

(٢) نيل الأوطار (٨/ ٢٥٨).

اعدل يا رسول الله فقال: "أيامني الله على وحيه ولا تأمنوني"، ومنها ما يدخل التحديث به في واجب الشكر على النعمة، فهذا وجوبه على النبي -صلى الله عليه وسلم- خالص من عروض المعارض لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- معصوم من عروض الرياء ولا يظن الناس به ذلك فوجوبه عليه ثابت.

وأما الأمة فقد يكون التحديث بالنعمة منهم محفوظاً برياء أو تفاخر، وقد ينكسر له خاطر من هو غير واجد مثل النعمة المتحدث بها، وهذا مجال للنظر في المعارضة بين المقتضي والمانع، وطريقة الجمع بينهما إن أمكن أو الترجيح لأحدهما»^(١).

تضمن كلام ابن عاشور هذا عدة أمور، وبيانها فيما يأتي من نقاط.

أولاً: بين ابن عاشور أن الأمر في الآية للنبي -صلى الله عليه وسلم- وأنه متناول لأُمَّته أيضاً، وبين أن الأمر للوجوب في حقه -صلى الله عليه وسلم- في النعم الخاصة به، كالقرآن والرسالة، وأنه للوجوب أيضاً في حقه -صلى الله عليه وسلم- فيما أخبر به عن نفسه من أجل تعريف الناس بحقه وما يجب له عليهم، وأنه للوجوب أيضاً في حقه -صلى الله عليه وسلم- فيما كان من باب التحدث بالنعمة والإخبار بها شكراً لله عز وجل، وعلل لوجوب الأخير بانتفاء الرياء في حقه -صلى الله عليه وسلم- في إخباره وتحديثه بنعم الله عليه.

ثانياً: تحدث ابن عاشور عما إذا تعارض المقتضي والمانع في حق الأمة؛ أي إذا اجتمع في المسألة دليل يدل على العمل، وآخر يدل على ترك العمل، فإذا اجتمعا في المسألة فقد تعارضا، فيلجأ للجمع بينهما إن أمكن أو الترجيح لأحدهما على الآخر.

ثالثاً: المقتضي هو الأمر بالتحدث في الآية، وأما المانع فقد ذكر ابن عاشور ثلاثة موانع، فالأول الرياء، والثاني التفاخر، والثالث انكسار قلب فاقد النعمة، وأدلة هذه الموانع كثيرة في نصوص الكتاب والسنة، ويضاف إلى ما ذكره ابن عاشور من الموانع ترك التحدث خوف الكيد أو الحسد.

قال الجصاص: «قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَئِي لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف ٥]: علم أنه إن قصها عليهم حسدوه وطلبوا كيده، وهو أصل في جواز ترك إظهار النعمة وكتمانه

(١) التحرير والتنوير (٣٠/٤٠٣، ٤٠٤).

عند من يخشى حسده وكيده، وإن كان الله قد أمر بإظهاره بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] «(١)».

رابعاً: من المهم التنبيه إلى أن وجود الموانع السابقة ليس مطرداً في كل النعم، ولا في كل أنواع التحدث، فمن أنواع التحدث ما لا مدخل للرياء فيه، وهو تحديث النفس وتذكيرها بالنعم، ومن أنواع النعم ما لا مدخل في التحدث به للتفاخر، ولا وجود لانكسار القلب أو خوف الكيد أو الحسد، ومن هذه النعم نعم الله العامة التي يشترك فيها الخلق كلهم، مثل نعمة المطر، فالتحدث بمثل هذه النعم لا يعارض بما ذكر من الموانع.

ما سبق كلام الشاطبي وابن عاشور في دلالة الأمر، وخلاصة كلامهم: أن الأمر في الآية دائر بين الوجوب والندب؛ فقد يكون واجباً وقد يكون مندوباً بحسب المناسبات والأحوال. وقد يترك التحدث والإخبار بالنعمة في بعض الأحوال إذا تحقق وجود ما يمنعه، كأن يؤدي إلى انكسار قلب من حرمة.

وأختم هذا المطلب بالتنبيه على أن في بعض كلام المفسرين عند الآية ما قد يفهم منه أن الأمر للإباحة، ومن ذلك قول النيسابوري: «قال المحققون: التحديث بنعم الله تعالى جائز مطلقاً، بل مندوب إليه إذا كان الغرض أن يقتدي غيره به أو أن يشيع شكر ربه بلسانه، وإذا لم يأمن على نفسه الفتنة والإعجاب فالستر أفضل» (٢).

فمثل هذا قد يوهم أن الأمر للإباحة، وليس الأمر كذلك، فلم يقصدوا بالجواز الإباحة، وعباراتهم التي قد يفهم منها هذا جاءت في سياق حديثهم عن شروط التحدث بالطاعات، فصارت توهم إرادتهم الإباحة.

ويدل على ما ذكرت تنصيص بعض المفسرين على أن التحدث بالطاعات مستحب - إذا صح القصد - ولم يجعلوا حكمه الجواز، فمن ذلك قول القونوي: «ولذا استحب بعض السلف

(١) أحكام القرآن (٣/ ٢١٦).

(٢) غرائب القرآن و رغائب الفرقان (٦/ ٥١٩)، وينظر أيضاً: تفسير القرآن للسمعاني (٦/ ٢٤٦)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٢/ ٤٩١).

التحديث بما عمله من الخير إذا لم يرد الرياء والافتخار، وعلم الاقتداء به»^(١).
وقول الألويسي: «ولذا استحب بعض السلف التحدث بما عمله من الخير إذ لم يرد به الرياء والافتخار، وعلم الاقتداء به، بل بعض أهل البيت رضي الله عنهم حمل الآية على ذلك»^(٢).
ويدل على ما ذكرت أيضاً قول العدوي: «أي نهي تحريم، إذا كان على سبيل الإعجاب أو الرياء لا على سبيل الاعتراف بالنعمة، فإنه جائز كما أفاد ذلك بعض المفسرين، وأراد بقوله: جائز أنه مندوب لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الصُّحَى: ١١]»^(٣).



(١) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي (٢٠ / ٣٢٥).

(٢) روح المعاني (١٥ / ٣٨٣، ٣٨٤).

(٣) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١ / ١١).

المبحث الثالث

تأؤل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، وإشكالات فهمه وتطبيقه

المطلب الأول: تأؤل الآية والعمل بها.

أعني بالتأؤل التطبيق العملي والامتثال للأمر في الآية، كما جاء في قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: "سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي". يتأؤل القرآن^(١).

قال ابن رجب: «يتأؤل القرآن والمراد: أنه يمثل ما أمره الله به بقوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣]، فتأويل القرآن؛ تارة يراد به تفسير معناه بالقول، وتارة يراد به امتثال أوامره بالفعل»^(٢).

وفي هذا المطلب استقرأ بعض التطبيقات العملية للتحديث بالنعم؛ من النبي -صلى الله عليه وسلم- والسلف ومن بعدهم من العلماء، فقد وقفت على عدد من المواضع في تأؤل الآية والعمل بها في الأقوال والأفعال.

والتأؤل والامتثال للأمر بالتحديث وإن كان عملاً بالآية فهو أيضاً يتضمن بيان المعنى والمراد، مما يجعل هذه التأولات من الأهمية بمكان في بيان معنى الآية وتطبيق الأمر فيها.

وقد نص العلماء على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- امتثل الأمر في الآية عند عدد من الأحاديث، وبوب البيهقي في دلائل النبوة باباً سماه ب: (باب ما جاء في تحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم بنعمة ربه عز وجل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١])، وذكر فيه جملة من الأحاديث^(٣)، ومثله الذهبي في تاريخ الإسلام وفي سير أعلام النبلاء، فقد ذكر باباً سماه ب: (باب في خصائصه -صلى الله عليه وسلم- وتحديثه أمته بما امتثالاً لأمر الله تعالى بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١])^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٨١٧) (١/ ١٦٣)، ومسلم في صحيحه (٢١٧) (١/ ٣٥٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٧/ ٢٧٢).

(٣) ينظر: دلائل النبوة (٥/ ٤٧٠).

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام (١/ ٨٠٤)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٤٨).

ومن الأحاديث التي جعلها العلماء من باب تأول الآية والعمل بها قوله صلى الله عليه وسلم: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع"^(١). قال النووي: «وقوله صلى الله عليه وسلم: "أنا سيد ولد آدم" لم يقله فخراً، بل صرح بنفي الفخر في غير مسلم في الحديث المشهور: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر" وإنما قاله لوجهين؛ أحدهما: امتثال قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]»^(٢). وقال الآجري: «أي: إني لست أفخر عليكم بهذا، ولكني أحدثكم بنعم الله الكريم علي؛ إذ كان الله عز وجل قد قال له: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] فحدثهم بنعم الله الكريم عليه»^(٣).

وقال البغوي: «قوله: "أنا سيد ولد آدم" إنما هو إخبار عما أكرمه الله به من الفضل والسؤدد، وتحديث بنعمة الله عليه، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]»^(٤). هذا مما جاء من الأحاديث في امتثاله -صلى الله عليه وسلم- للآية^(٥)، وفيما يأتي ذكر بعض ما جاء عن غيره في تأول الآية وامتثالها.

١. قيل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: حدثنا عن نفسك، قال: «مهلاً نهي الله عن التركية»، فقال له رجل: فإن الله عز وجل، يقول: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، قال: «فإني أحدث بنعمة ربي، كنت إذا سألت أعطيت، وإذا سكتُ ابتدئت»^(٦).
٢. كان عبد الله بن غالب إذا أصبح يقول: «لقد رزقني الله البارحة خيراً، قرأت كذا وصليت كذا، وذكرت الله كذا وفعلت كذا، فيقال له: يا أبا فراس إن مثلك لا يقول مثل هذا، فيقول:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة (٢٢٧٨) (٤/ ١٧٨٢).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٣٧/ ١٥).

(٣) الشريعة (٤/ ١٥٩٣).

(٤) شرح السنة (١٣/ ٢٠٥).

(٥) ينظر أيضاً: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٢٥٠)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٢٥، ٤/ ١٢٨)، غاية السؤل في خصائص الرسول لابن الملقن (ص: ٢٦٧)، فتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٠١)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (٧/ ٥٧)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (١٠/ ٣٠٠)، كنز العمال للمتقي الهندي (١١/ ٤٠١)، التحرير والتنوير لابن عاشور (٣٠/ ٤٠٤).

(٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٢١٣).

الله سبحانه يقول: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وتقولون أنتم: لا تحدث بنعمة ربك»^(١).

٣. وعن أبي إسحاق السببي أنه قال: «يا معشر الشباب، اغتتموا، قل ما تمر بي ليلة إلا وأقرأ فيها ألف آية، وإني لأقرأ البقرة في ركعة، وإني لأصوم الأشهر الحرم، وثلاثة أيام من كل شهر، والاثنين والخميس، ثم تلا: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]»^(٢).

وقد بين العلماء أن التحدث بالطاعات شرطه أن يخلو من الرياء، وأن يقصد به الحث على الاقتداء، قال الرازي: «هذا إنما يحسن إذا لم يتضمن رياء، وظن أن غيره يقتدي به»^(٣).

٤. ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة له بعض ما أنعم الله عليه من النعم، وبين أن ذكره نعم الله عليه هو من باب الامتثال للآية، ومما جاء في رسالته هذه: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، والذي أعرف به الجماعة أحسن الله إليهم في الدنيا وفي الآخرة، وأتم عليهم نعمته الظاهرة والباطنة؛ فإني والله العظيم الذي لا إله إلا هو في نعم من الله ما رأيت مثلها في عمري كله، وقد فتح الله سبحانه وتعالى من أبواب فضله ونعمته وخزائن جوده ورحمته ما لم يكن بالبال»^(٤).

٥. ألف السيوطي كتاباً سماه: التحدث بنعمة الله، وهو كتاب في ذكر سيرته العلمية، وبين في مقدمة الكتاب أن التحدث بنعمة الله مطلوب شرعاً، وذكر الآية وبعض الأحاديث والآثار، كما بين أن من مقاصد العلماء في كتابة تراجمهم التحدث بنعم الله، وسمى جماعة من العلماء ممن فعل هذا، ثم قال بعد ذلك: «وقد اقتديت بهم في تأليف هذا الكتاب تحدثاً بنعمة الله وشكراً، لا رياء ولا سمعة ولا فخراً»^(٥).

٦. قال السفييري متحدثاً عن البخاري: «ومن فضائله: أنه قال على سبيل التحدث بالنعمة:

(١) أخرجه التعلي في تفسيره (٢٩ / ٥١٦).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩ / ٢٤٣).

(٣) التفسير الكبير (٣١ / ٢٠١)، وينظر: الكشاف للزمخشري (٤ / ٧٦٩)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٢ / ٤٩١).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٠).

(٥) التحدث بنعمة الله (ص: ١-٤).

إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً من هذه الأمة»^(١).

٧. قال ابن حزم: «واعلم أنه لا يستبين قبح الفعل لأهله، ولذلك يتضاعف قبحه عند من ليس من ذويه، ولا أقول قولي هذا ممتدحاً، ولكن آخذاً بأدب الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، لقد منحني الله عز وجل من الوفاء لكل من يمت إلي بقلبية واحدة»^(٢).

٨. ما سبق مواضع امتثال للأمر في الآية^(٣)، وكلها من امتثال الآية في التحدث بالنعمة بالإخبار بها وإفشائها في الأقوال والنصوص الكتابية، ومن الامتثال والتأول للآية ما يكون في التحدث بالنعمة بإظهار أثرها في الملبس، ومن ذلك ما ذكره ابن فورك عن بكر المزني، قال ابن فورك: «وحكي أن بكر بن عبد الله المزني كان يحمل الثياب ويدهن بالغالية ويلبس الطيالسة الطرازية والقمص القهوية، فقال له بعض جلسائه: لو قصرت في بعض هذه الكسوة، فقال: إن الله تعالى جميل يحب الجمال» «وأما قول بكر المزني فراجع إلى مثل ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: "إن الله يحب إذا أنعم على عبده نعمة أن يرى أثر نعمته عليه". أخرج الترمذي، وهو معنى قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، والتحديث بها إظهارها ونشرها، فما سبيله من نعم الله أن لا يظهر للناظرين إظهاره شكر الله عليها، وما يمكن أن يظهر إظهارها نشرها وعلى ذلك يحمل قول بكر المزني»^(٤)، ومن ذلك أيضاً ما ذكره الملا علي القاري في مناقب أبي حنيفة، حيث قال: «وعن محمد بن مقاتل قال: سمعت أبا مطيع يقول: رأيت عليه يوم الجمعة قميصاً ورداء قومتهما بأربع مائة درهم، وهذا محمول على قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا

(١) المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية (١/ ٥١).

(٢) طوق الحمامة لابن حزم (ص: ٢١٠).

(٣) للاستزادة ينظر أيضاً: المبسوط للسرخسي (١٦/ ٦٨)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠/ ١٠٢)، جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٣١٠)، فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٢٩-٢٢٨، ١١/ ٢٩٠)، درر الحكم شرح غرر الأحكام لملا خسرو (٢/ ٤٥٣)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر للقاري (ص: ٣١٢)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر للمناوي (١/ ١٩٤، ١٩٥، ٤٠٦).

(٤) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٣٢٩-٣٣١).

بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾ [الضحى: ١١]»^(١).

٩. مما له تعلق بموضوع امتثال الأمر بالتحدث ما يذكره المفسرون في توجيه بعض الأقوال الواردة في القرآن أنها من باب التحدث بالنعمة، ومن ذلك توجيه قول الملائكة: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] أنه من باب التحدث بالنعمة، قال الرازي: «أما الوجه الثالث: وهو أنهم مدحوا أنفسهم، وذلك يوجب العجب وتزكية النفس، فالجواب: أن مدح النفس غير ممنوع منه مطلقاً؛ لقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]»^(٢)، ومن ذلك أيضاً توجيه قول سليمان عليه السلام: ﴿وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، قال الماتريدي: «وقوله: ﴿وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، لا يحتل أن يذكر هذا صلوات الله عليه على الافتخار والنباهة، ولكن ذكر فضل الله ونعمه التي أعطاه ومنّ عليه؛ كقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، ألا ترى أنه قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ [النمل: ١٦]»^(٣)، وكذلك توجيه قول يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، قال ابن عاشور: «وذكر المحسنين وضع للظاهر موضع المضمرة؛ إذ مقتضى الظاهر أن يقال: فإن الله لا يضيع أجرهم، فعدل عنه إلى المحسنين للدلالة على أن ذلك من الإحسان، وللتعميم في الحكم ليكون كالتذليل، ويدخل في عمومه هو وأخوه، ثم إن هذا في مقام التحدث بالنعمة وإظهار الموعظة سائغ للأنبياء لأنه من التبليغ»^(٤).

المطلب الثاني: الإشكالات في فهم الآية وتطبيقها.

من الملاحظ أن الآية موضع إشكال في فهمها وتطبيقها عند بعض الناس، خاصة في العصر الحاضر، فقد أحصيت عشرات الأسئلة والاستفتاءات في السؤال عن معنى الآية وبعض الإشكالات المتعلقة بها، وفيما يأتي ذكر أبرز أسباب الإشكالات في فهم الآية وتطبيقها.

(١) مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، طبع بديل الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشي (٢/٤٨١).

(٢) التفسير الكبير (٢/٣٩٢).

(٣) تأويلات أهل السنة (٨/١٠٤)، وينظر: جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي (٣/٢١٩).

(٤) التحرير والتنوير (١٣/٤٩).

أولاً: التباس موضوع التحدث بالنعيم بالتفاخر بها.

التحدث بالنعيم مأمور به شرعاً، والتفاخر المذموم منهي عنه، ويظهر الالتباس عند بعض الناس في التفريق بينهما، فينتج عنه إشكال في فهم الآية، والفرق بين التحدث بالنعيم والتفاخر بها أن التحدث يكون القصد منه شكر الله على نعمه وتذكير السامعين بذلك، وأما التفاخر فهو ذكر النعم بقصد الاستطالة على الناس والفخر بها عليهم.

وقد فصل ابن القيم في بيان الفرق بينهما، فقال: «فصل، والفرق بين التحدث بنعم الله والفخر بها: أن المتحدث بالنعمة مخبر عن صفات وليها ومحض جوده وإحسانه، فهو مثن عليه بإظهارها والتحدث بها، شاكر له، ناشر لجميع ما أولاه، مقصوده بذلك إظهار صفات الله ومدحه والثناء عليه، وبعث النفوس على الطلب منه دون غيره، وعلى محبته ورجائه، فيكون داعياً إلى الله بإظهار نعمه ونشرها والتحدث بها، وأما الفخر بالنعيم، فهو أن يستطيل بها على الناس، ويريهم أنه أعز منهم وأكبر، فيركب أعناقهم، ويستعبد قلوبهم ويستميلها إليه بالتعظيم والخدمة»^(١).

ثانياً: التباس موضوع التحدث بالنعيم بالرياء.

هذا الموضوع قريب من الموضوع السابق، إلا أن التفاخر فيه تعال على الناس، والرياء فيه قصد مراءاة الناس بالعمل، وهو متعلق بالطاعات، والاشتباه بين مفهوم التحدث بالنعيم والرياء مما يشكل في فهم الآية، ويفرق بينهما بمثل ما فرق به ابن القيم بين التحدث بالنعيم والفخر بها، فالفرق أن التحدث بالنعيم القصد منه شكر الله على نعمه وتذكير السامعين بذلك، وأما الرياء فالقصد منه مراءاة الناس بذكر النعم.

فبان مما سبق أن الفاصل في التفريق بين التحدث بالنعيم والتفاخر والرياء هو القصد، فإذا ذُكرت النعم وكان القصد شكر الله عليها وحث السامعين على ذلك فهو التحدث بالمأمور به، وإذا ذُكرت بقصد التفاخر المذموم والرياء فليس هذا من التحدث بالمأمور به، بل هو مما نهي الشرع عنه.

ثالثاً: التعارض بين الأمر بالتحدث وغيره.

من أسباب الإشكال في فهم الآية خفاء وجه الجمع بين الأمر بالتحدث وبين الأمر بكتمان

(١) كتاب الروح (ص: ٦٩٣، ٦٩٤).

الحوائج، فقد جاء في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان، فإن كل ذي نعمة محسود"^(١).

قال المناوي في شرح الحديث: «(بالكتمان) اكتفاء بإعانة الله، وصيانة للقلب عما سواه، وحذرًا من حاسد يطلع عليها قبل التمام فيعطلها، فاکتموا واستعينوا بالله على الظفر بها (فإن كل ذي نعمة محسود) فاکتموا النعمة عن الحاسد إشفافًا عليه وعليكم منه، ولا ينافيه الأمر بالتحدث بالنعمة لأنه فيما بعد الحصول ولا أثر للحسد حينئذ»^(٢).

فبين المناوي أن الحديث في الحوائج التي قد تعطل إذا أعلنت، ولا منافاة بين الأمر بالتحدث وبين الحديث؛ لأن التحدث يكون بعد حصول الحاجة والنعمة، ولا أثر للحسد في تعطيلها. ومن أسباب الإشكال في فهم الآية ما ذكره عز وجل عن يعقوب عليه السلام بقوله: ﴿قَالَ يَبْنَئِي لَا تَقْضُ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، وقد بين العلماء جواز كتم النعم عند خوف الحسد أو الكيد^(٣)، وقريب من هذا موضوع كتم النعمة خوف انكسار قلب فاقد النعمة.

ويقال في إزالة الإشكال في موضوع التحدث بالنعمة والكتمان لها خوف الحسد أو الكيد أو خوف انكسار قلب فاقدتها: أن النعم أنواع؛ فمنها ما لا يكون فيها الكيد والحسد وانكسار القلب، فبعض النعم يشترك فيها المتحدث بالنعمة والمتحدث عنده، ومنها ما يكون فيها الكيد والحسد وانكسار القلب، كالنعم الخاصة التي يتفاوت فيها الناس، فما كان من النعم التي لا مدخل للحسد والكيد فيها ولا لانكسار القلب فالتحدث بها مشروع مطلقًا، وما عداها فإن الأصل التحدث بها، فإذا ترتب على التحدث بها كيد أو حسد أو انكسار قلب فلا مانع من ترك التحدث وترك الإخبار بها.

رابعًا: غياب استحضار تنوع النعم.

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠ / ٩٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩ / ٣٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٥ / ٢١٥)، والحديث قال عنه ابن أبي حاتم: منكر، ينظر: كتاب العلل لابن أبي حاتم (٥ / ٦٨٧)، ومن صحح الحديث الألباني، ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣ / ٤٣٩)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (١ / ٢٢٣).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير (١ / ١٤٧).

(٣) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (٣ / ٢١٦).

نعم الله على عبادة لا تحصى كثرة، وهي أنواع كثيرة، قال الرازي: «واعلم أن النعم أقسام؛ فمنها ظاهرة وباطنة، ومنها متصلة ومنفصلة، ومنها دينية ودينية»^(١).

وقال ابن جزى: «واعلم أن النعم التي يجب الشكر عليها لا تحصى، ولكنها تنحصر في ثلاثة أقسام: نعم دنيوية، كالعافية والمال، ونعم دينية، كالعلم والتقوى، ونعم أخروية»^(٢).

ومن أسباب الإشكال في فهم الآية غياب استحضار تنوع النعم، فيُظن أن الأمر بالتحدث محصور ببعض النعم الدنيوية، أو بعض النعم الظاهرة، وغالبًا ما تكون هذه النعم من النعم التي يقع فيها الحسد والكيد، فيظهر على إثر هذا الإشكال في تعارض الأمر بالتحدث وكنتم النعم خوف الحسد والكيد.

ولإزالة الإشكال ينبغي استحضار كثرة نعم الله، وكثرة أنواعها، وأن كثيرًا منها ليس في التحدث بها ما قد يظهر منه حسد أو كيد.

خامسًا: الغفلة عن تعدد أساليب التحدث بالنعم.

من أسباب الإشكال في فهم الآية الغفلة عن تعدد أساليب التحدث بالنعم، خاصة في النعم التي يخشى وجود الحسد والكيد وانكسار القلب فيها، فالتحدث بهذه النعم يمكن أن يكون على وجه لا يستجلب الحسد والكيد وانكسار القلب، كأن يكون حديثًا عامًا لا تفصيل فيه، فلو أراد المتحدث أن يتحدث بما رزقه الله من مال فلا يلزمه التفصيل فيما رزقه الله في الكم والمقدار، بل يكفي بالتحدث بأن الله أغناه ورزقه من غير حول منه ولا قوة.

سادسًا: عدم معرفة العلاقة بين التحدث بالنعم ومراتب الشكر.

ذكر العلماء أن مراتب شكر النعمة ثلاث؛ الشكر بالقلب بالاعتراف بأن الله ولي النعم، والشكر باللسان بالتحدث بها وشكر الله عليها، والشكر بالجوارح باستعمال النعم في طاعة الله^(٣).

فالتحدث بالنعم هو أحد مراتب الشكر، ومن الإشكالات في فهم الآية عدم معرفة العلاقة

(١) التفسير الكبير (٣٢ / ٢٧٥).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (١ / ٦٤).

(٣) ينظر: شرح السنة للبخاري (٥ / ٥١)، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم (٢ / ٢٣٧).

بين مراتب الشكر والتحدث بالنعمة، وتفسير الآية بأنها في شكر القلب أو الجوارح، مع إغفال شكر اللسان.

وأكثر المفسرين فسروا التحدث بأنه الإخبار بالنعمة وشكر الله عليها باللسان، ولذا لا يصح إغفال هذا المعنى وقصر الآية على شكر القلب أو الجوارح، بل تفسر الآية بأنها في شكر اللسان، ولا يمنع أن يذكر معه شكر القلب والجوارح سواء أخذت دلالتهما من الآية أو من أدلة أخرى.

المطلب الثالث: تحقيق الإجابة الوافية في بيان المراد بالآية.

تبين أن الآية موضع إشكال في فهمها وتطبيقها؛ ولذا كانت محل سؤال عن معناها، وعن الإشكالات المتعلقة بها، ومن الملاحظ أن بعض الإجابات لا تستوف الجوانب المتعلقة بالآية، مما يؤثر في فهم الآية، وفي تطبيقها التطبيق الصحيح، فأردت في هذا المطلب أن أذكر ما ينبغي أن تتوفر فيه الإجابة عن معنى الآية، بذكر متطلبات الإجابة الوافية، وبعض هذه المتطلبات هي معالجة لما سبق ذكره من أسباب الإشكال في فهم الآية وتطبيقها.

متطلبات الإجابة الوافية في بيان المراد بالآية:

١. بيان أن الأمر في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم وهو متناول لأُمَّته.
٢. بيان أن التحدث بالنعمة مشروع وأن حكمه دائر بين الندب والوجوب.
٣. بيان عموم الآية، ودخول جميع النعم فيها، وأنها غير محصورة بنعم معينة.
٤. الإشارة إلى كثرة النعم وتعدد أصنافها، وأن منها نعمًا ظاهرة غير خفية وأخرى خفية، ومنها نعمًا عامة يشترك فيها الخلق كلهم أو أكثرهم وأخرى خاصة يمتن الله بها على بعض خلقه، ومنها نعمًا دينية وأخرى دنيوية.
٥. التمثيل لأصناف النعم وعدم الاقتصار على بعضها؛ لأن الاقتصار على ذكر بعض أصناف النعم يكون مظنة قصر النعم عليها والغفلة عن أصناف النعم الأخرى، فلو اقتصر على ذكر بعض النعم الدنيوية قد يظن السامع أنها المقصودة دون غيرها من أصناف النعم الأخرى.
٦. بيان أن التحدث بالنعمة هو ذكرها والإخبار بها، بنية الاعتراف بفضل الله وشكره عليها، ولا بد من تحقيق هذه النية، فإذا نوى بالتحدث الرياء والتفاخر فليس هذا من

التحدث بالمأمور به، فالنية هي ما يميز به بين التحدث بالنعمة بالمأمور به والرياء والتفاخر المنهي عنه.

٧. بيان أن التحدث بالنعمة وشكر الله عليها باللسان هو أحد مراتب شكر النعمة، وأن مراتب الشكر كلها مطلوبة وينبغي الإتيان بها، وهذه المراتب هي شكر القلب وشكر اللسان وشكر الجوارح.

٨. ذكر موانع التحدث بالنعمة، وهذه الموانع هي وجود الرياء والتفاخر وخوف الكيد أو الحسد أو انكسار قلب فاقد النعمة، فإذا تحقق وجود واحد من هذه الموانع فيترك التحدث، أو يزال المانع إذا أمكن ويتحدث بالنعمة.

٩. بيان أن النعم على قسمين في وجود هذه الموانع؛ فمنها نعم لا تحتل وجود الموانع، كالنعم العامة، فالتحدث بها مشروع مطلقاً، ومنها نعم تحتل وجودها، فإذا وجد المانع فيترك التحدث والإخبار بالنعمة، أو يتحدث بطريقة يزول معها المانع.



الخاتمة

أحمد الله عز وجل الذي أعان ويسر إتمام هذا البحث، وفي ختامه أخص أبرز نتائجه وتوصياته.
- تعددت أقوال المفسرين في بيان المراد بالنعمة، فقيل هي النبوة، وقيل القرآن، وقيل ما عملت من الخير، وقيل المال والعافية، وقيل غير هذا، والاختلاف بين الأقوال هو من اختلاف التنوع، ومن باب ذكر بعض أفراد العام، ولم يُرد بها الحصر والتخصيص، فالآية عامة في جميع النعم، وقد نص جماعة من المفسرين على هذا.

- أشهر الأقوال أن التحدث بالنعمة هو الإخبار بها وإفشاؤها اعترافاً بفضل الله، وقيل هو التبليغ؛ أي تبليغ النبوة والقرآن، والاختلاف بين الأقوال من اختلاف التنوع وليس بين الأقوال تعارض.

- الخطاب في الآية للنبي -صلى الله عليه وسلم- وهو وإن كان له -صلى الله عليه وسلم- فإنه متناول لأُمَّته أيضاً، فهي مأمورة بالتحدث بالنعمة.

- الأمر بالتحدث بالنعمة من الأوامر التي جاء الأمر بها مطلقاً من غير تحديد ولا تقدير، فلم يأت الأمر بتفصيل حالات الوجوب وحالات الندب، وعليه فإن الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] دائر بين الوجوب والندب بحسب المناطات والأحوال، فهو ليس للوجوب دائماً، وليس للندب دائماً، وهذا ما قرره الشاطبي في دلالة الأمر في الآية.
- في بعض كلام المفسرين عند الآية ما قد يفهم منه أن الأمر للإباحة، ولم يقصد المفسرون هذا، وعباراتهم التي قد يفهم منها أن الأمر للإباحة جاءت في سياق حديثهم عن شروط التحدث بالطاعات، فصارت توهم إرادتهم للإباحة.

- التحدث بالنعمة في حق الأمة قد يعارض بما يمنعه، ومن موانع التحدث وجود الرياء والتفاخر وانكسار قلب من حرم النعمة، وهذا ما قرره ابن عاشور.

- النعم على قسمين في وجود موانع التحدث؛ فمنها نعم لا تحتمل وجود الموانع، كالنعم العامة، فالتحدث بها مشروع مطلقاً، ومنها نعم تحتمل وجودها، فإذا وجد المانع فيترك التحدث والإخبار بالنعمة، أو يتحدث بطريقة يزول معها المانع.

- هناك عدد من المواضع في تأول الآية والعمل بها من النبي -صلى الله عليه وسلم-

والسلف ومن بعدهم من العلماء، وهذه التأولات جاءت في الأقوال والنصوص الكتابية، وكذلك الأفعال بإظهار أثر النعمة في الملبس، والتأول والامتثال للأمر بالتحدث وإن كان عملاً بالآية فهو أيضاً يتضمن بيان المعنى والمراد، مما يجعل هذه التأولات من الأهمية بمكان في بيان معنى الآية وتطبيق الأمر فيها.

- من الملاحظ أن الآية موضع إشكال في فهمها وتطبيقها عند بعض الناس، خاصة في العصر الحاضر، فقد أحصيت عشرات الأسئلة في السؤال عن معنى الآية وبعض الإشكالات المتعلقة بها، وأبرز إشكالاتها اشتباه مفهوم التحدث بالنعم بالرياء والتفاخر، والتعارض بين الأمر بالتحدث وغيره، وغياب استحضار تنوع النعم، والغفلة عن تعدد أساليب التحدث بالنعم، وعدم معرفة العلاقة بين التحدث بالنعم ومراتب الشكر.

- من الملاحظ أيضاً أن بعض الإجابات عن المراد بالآية لا تستوف جوانبها، مما يؤثر في فهم الآية وفي التطبيق الصحيح لها؛ ولذلك ينبغي أن تكون الإجابة شاملة لجميع الجوانب حتى تتحقق الإجابة الوافية في بيان المراد، وقد تناولت في هذا البحث متطلبات الإجابة الوافية.

وفي ختام هذا البحث فإني أوصي بالآتي:

بما أن الآية محل تأول وامتثال، فإني أوصي بجمع هذه التأولات ودراستها، وقد ذكرت جملة منها في البحث، فأوصي بجمع جميع التأولات للآية، بما فيها التأولات الفاسدة، كالتى عند بعض المتصوفة، بما يذكرونه من خرافاتهم مستشهدين بهذه الآية، فتدرس جميع التأولات، ويبين ما فيها من الصحة والفساد وغير هذا من المسائل.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المصادر والمراجع

١. أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م.
٢. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الجصاص الرازي، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٩٠٥م.
٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥م.
٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (م.ح)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٦. تأويلات أهل السنة، أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٧. التحدث بنعمة الله، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (م.ح)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٨. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٩. التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، (م.ح)، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.
١٠. تفسير أبي الليث السمرقندي (بحر العلوم)، نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١١. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء، أحمد بن إبراهيم الغزنوي، (م.ح)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة، ٢٠١٢م.
١٢. تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، (م.ح)، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٣. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.
١٤. تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان البلخي، (م.ح)، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٥. التهذيب في التفسير، الحاكم الجشمي (المحسن بن محمد بن كرامة)، (م.ح)، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.
١٦. التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
١٧. التيسير في التفسير، أبو حفص عمر بن محمد النسفي، (م.ح)، دار اللباب، إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.
١٨. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، (م.ح)، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠١٥م.
١٩. جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن يحيى بن علي الإيجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٢٠. جامع العلوم والحكم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (م.ح)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ٢٠٠١م.
٢١. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، (م.ح)، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.
٢٢. الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، (م.ح)، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٢٣. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، (م.ح)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
٢٤. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد القونوي، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٢٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار السعادة، مصر، ١٩٧٤م.
٢٦. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت.
٢٧. درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فراموز (ملا خسرو)، دار إحياء الكتب العربية.
٢٨. دلائل النبوة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٢٩. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٣٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
٣١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (م.ح)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
٣٢. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، (م.ح)، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
٣٣. شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠٠٥م.
٣٤. شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن بطلال القرطبي، (م.ح)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
٣٥. شرح كتاب الشفا للقاضي عياض، علي بن سلطان محمد القاري (الملا علي القاري)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٣٦. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن سلطان محمد القاري (الملا علي القاري)، (م.ح)، دار الأرقم، بيروت.

٣٧. الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، (م.ح)، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
٣٨. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (م.ح)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٣٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (القاضي عياض)، دار الفيحاء، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٤٠. صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
٤١. طوق الحمامة، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (م.ح)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٤٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٣. غاية السؤل في خصائص الرسول، سراج الدين عمر بن علي بن الملقن، (م.ح)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٤٤. غرائب القرآن و رغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٤٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، (م.ح)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٤٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٩م.
٤٧. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٤٨. القواعد الحسان لتفسير القرآن، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٤٩. كتاب الروح، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، (م.ح)، دار عطاءات العلم ودار ابن حزم، الطبعة الثالثة، ٢٠١٩م.
٥٠. كتاب العلل، عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، (م.ح)، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٥١. الكشاف عن حقائق التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.
٥٢. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (م.ح)، دار التفسير، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.
٥٣. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي الهندي، (م.ح)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م.
٥٤. لباب التفاسير، محمود بن حمزة الكرماني، (م.ح)، دار اللباب، تركيا، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م.
٥٥. المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣م.
٥٦. المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية، محمد بن أبي بكر السفيري، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٥٧. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، (م.ح)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٩٩٥م.
٥٨. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، (م.ح)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
٥٩. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، (م.ح)، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٦٠. المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (م.ح)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦١. مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن بن فورك، (م.ح)، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
٦٢. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، (م.ح)، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٦٣. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، (م.ح)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
٦٤. مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، طبع بذييل الجواهر المضية لعبد القادر بن محمد القرشي، مير محمد كتب خانه، كراتشي.
٦٥. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.
٦٦. الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، (م.ح)، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٦٧. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٦٨. النكت والعيون، علي بن محمد بن حبيب الماوردي، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٩. نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، (م.ح)، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٧٠. الهداية إلى بلوغ النهاية، مكّي بن أبي طالب القيسي، (م.ح)، مجموعة بحوث الكتاب والسنة بجامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٧١. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، (م.ح)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.



Romanization of sources (APA 7th Style)

1. **Abū Bakr Muḥammad bin ‘Abd Allāh bin al-‘Arabī al-Ma‘āfirī.** (2003). *Aḥkām al-Qur’ān* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (3rd ed.).
2. **Aḥmad bin ‘Alī Abū Bakr al-Jaṣṣāṣ al-Rāzī.** (1994). *Aḥkām al-Qur’ān* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
3. **Shihāb al-Dīn Aḥmad bin Muḥammad al-Qaṣṭallānī.** (1905). *Irshād al-Sārī li-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī.* Al-Maṭba‘ah al-Kubrā al-Amīriyyah. (7th ed.).
4. **Muḥammad al-Amīn bin Muḥammad al-Mukhtār al-Shanqīṭī.** (1995). *Aḍwā’ al-Bayān fī Ḍawā’ al-Qur’ān bi-al-Qur’ān.* Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘.
5. **Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad bin ‘Uthmān al-Dhahabī.** (2003). *Tārīkh al-Islām wa-Wafayāt al-Mashāhīr wa-al-A‘lām* (M.Ḥ.). Dār al-Gharb al-Islāmī. (1st ed.).
6. **Abū Manṣūr Muḥammad bin Muḥammad al-Māturīdī.** (2005). *Ta’wīlāt Ahl al-Sunnah* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
7. **Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān bin Abī Bakr al-Suyūṭī.** (2003). *al-Thadduth bi-Ni‘mat Allāh* (M.Ḥ.). Al-Hay‘ah al-‘Āmmah li-Quṣūr al-Thaqāfah. (1st ed.).
8. **Muḥammad al-Ṭāhir bin ‘Āshūr.** (1984). *al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr.* al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr.
9. **Muḥammad bin Aḥmad bin Juzzī al-Kalbī.** (2017). *al-Tashīl li-‘Ulūm al-Tanzīl* (M.Ḥ.). Dār Ṭaybah al-Khaḍrā’. (1st ed.).
10. **Naṣr bin Muḥammad bin Aḥmad al-Samarqandī.** (1993). *Tafsīr Abī al-Layth al-Samarqandī (Baḥr al-‘Ulūm)* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
11. **Aḥmad bin Ibrāhīm al-Ghaznawī.** (2012). *Tafsīr al-Fuqahā’ wa-Takdhīb al-Sufahā’* (M.Ḥ.) [Master’s thesis, Umm al-Qura University].
12. **Abū al-Muḥaffar Manṣūr bin Muḥammad al-Sam‘ānī.** (1997). *Tafsīr al-Qur’ān* (M.Ḥ.). Dār al-Waṭan. (1st ed.).
13. **Fakhr al-Dīn Muḥammad bin ‘Umar al-Rāzī.** (1999). *al-Tafsīr al-Kabīr (Maḥātib al-Ghayb).* Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī. (3rd ed.).
14. **Muqātil bin Sulaymān al-Balkhī.** (2002). *Tafsīr Muqātil bin Sulaymān* (M.Ḥ.). Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī. (1st ed.).
15. **Al-Ḥākim al-Jushamī (al-Muḥsin bin Muḥammad bin Karāmah).** (2018). *al-Takdhīb fī al-Tafsīr* (M.Ḥ.). Dār al-Kitāb al-Maṣrī; Dār al-Kitāb al-Lubnānī. (1st ed.).

16. **Zayn al-Dīn Muḥammad ‘Abd al-Ra’ūf al-Munāwī.** (1988). *al-Taysīr bi-Sharḥ al-Jāmi‘ al-Ṣaghīr*. Maktabat al-Imām al-Shāfi‘ī. (3rd ed.).
17. **Abū Ḥafṣ ‘Umar bin Muḥammad al-Nasafī.** (2018). *al-Taysīr fī al-Tafsīr* (M.Ḥ.). Dār al-Lubāb. (1st ed.).
18. **Muḥammad bin Jarīr bin Yazīd al-Ṭabarī.** (2015). *Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl Āy al-Qur’ān* (M.Ḥ.). Dār ‘Ālam al-Kutub.
19. **Muḥammad bin Yaḥyā bin ‘Alī al-Ījī.** (2004). *Jāmi‘ al-Bayān fī Tafsīr al-Qur’ān* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
20. **Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān bin Aḥmad bin Rajab al-Ḥanbalī.** (2001). *Jāmi‘ al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam* (M.Ḥ.). Mu’assasat al-Risālah. (7th ed.).
21. **Abū ‘Abd Allāh Muḥammad bin Aḥmad al-Qurṭubī.** (1964). *al-Jāmi‘ li-Aḥkām al-Qur’ān* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-Maṣriyyah. (2nd ed.).
22. **Muḥammad bin Ismā‘īl al-Bukhārī.** (2001). *al-Jāmi‘ al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar (Ṣaḥīḥ al-Bukhārī)* (M.Ḥ.). Dār Ṭawq al-Najāh. (1st ed.).
23. **‘Alī bin Aḥmad bin Makram al-Ṣa‘īdī al-‘Adawī.** (1994). *Ḥāshiyat al-‘Adawī ‘alā Kifāyat al-Ṭālib al-Rabbānī* (M.Ḥ.). Dār al-Fikr.
24. **‘Iṣām al-Dīn Ismā‘īl bin Muḥammad al-Qūnawī.** (2001). *Ḥāshiyat al-Qūnawī ‘alā Tafsīr al-Bayḍāwī* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
25. **Abū Nu‘aym Aḥmad bin ‘Abd Allāh al-Aṣbahānī.** (1974). *Ḥilyat al-Awliyā’ wa-Ṭabaqāt al-Aṣfiyā’*. Dār al-Sa‘ādah.
26. **Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān bin Abī Bakr al-Suyūṭī.** (n.d.). *al-Durr al-Manthūr fī al-Tafsīr bi-al-Ma’thūr*. Dār al-Fikr.
27. **Muḥammad bin Farāmūz (Mullā Khusrū).** (n.d.). *Durar al-Ḥukkām Sharḥ Ghurar al-Aḥkām*. Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabiyyah.
28. **Abū Bakr Aḥmad bin al-Ḥusayn al-Bayhaqī.** (1985). *Dalā’il al-Nubuwwah* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
29. **Maḥmūd bin ‘Abd Allāh al-Ḥusaynī al-Alūsī.** (1994). *Rūḥ al-Ma‘ānī fī Tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm wa-al-Sab‘ al-Mathānī* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
30. **Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī.** (n.d.). *Silsilat al-Aḥādīth al-Ṣaḥīḥah wa-Shay’ min Fiqhīhā wa-Fawā’idihā*. Maktabat al-Ma‘ārif lil-Nashr wa-al-Tawzī’.

31. **Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad bin ‘Uthmān al-Dhahabī.** (1985). *Siyar A’lām al-Nubalā’* (M.Ḥ.). Mu’assasat al-Risālah. (3rd ed.).
32. **al-Ḥusayn bin Mas‘ūd al-Baghawī.** (1983). *Sharḥ al-Sunnah* (M.Ḥ.). al-Maktab al-Islāmī. (2nd ed.).
33. **Muḥammad bin Ṣāliḥ al-‘Uthaymīn.** (2005). *Sharḥ Riyāḍ al-Ṣāliḥīn.* Dār al-Waṭan lil-Nashr.
34. **‘Alī bin Khalaf bin Baṭṭāl al-Qurṭubī.** (2003). *Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (M.Ḥ.). Maktabat al-Rushd. (2nd ed.).
35. **‘Alī bin Sulṭān Muḥammad al-Qārī (al-Mullā ‘Alī al-Qārī).** (2000). *Sharḥ Kitāb al-Shifā lil-Qāḍī ‘Iyāḍ.* Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
36. **‘Alī bin Sulṭān Muḥammad al-Qārī (al-Mullā ‘Alī al-Qārī).** (n.d.). *Sharḥ Nukhbat al-Fikar fī Muṣṭalahāt Ahl al-Athar* (M.Ḥ.). Dār al-Arqam.
37. **Abū Bakr Muḥammad bin al-Ḥusayn al-Ājurri.** (1999). *al-Sharī‘ah* (M.Ḥ.). Dār al-Waṭan. (2nd ed.).
38. **Abū Bakr Aḥmad bin al-Ḥusayn al-Bayhaqī.** (2003). *Shu‘ab al-Īmān* (M.Ḥ.). Maktabat al-Rushd. (1st ed.).
39. **‘Iyāḍ bin Mūsā bin ‘Iyāḍ al-Yaḥṣubī (al-Qāḍī ‘Iyāḍ).** (1987). *al-Shifā bi-Ta’rīf Ḥuqūq al-Muṣṭafá.* Dār al-Fayḥā’. (2nd ed.).
40. **Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī.** (n.d.). *Ṣaḥīḥ al-Jāmi‘ al-Ṣaḥīḥ wa-Ziyādatuh.* al-Maktab al-Islāmī.
41. **‘Alī bin Aḥmad bin Sa‘īd bin Ḥazm al-Andalusī.** (1987). *Ṭawq al-Ḥamāmah* (M.Ḥ.). al-Mu’assasah al-‘Arabiyyah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr. (2nd ed.).
42. **Badr al-Dīn Maḥmūd bin Aḥmad al-‘Aynī.** (n.d.). *‘Umdat al-Qārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī.* Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
43. **Sirāj al-Dīn ‘Umar bin ‘Alī bin al-Mulaqqin.** (n.d.). *Ghāyat al-Sūl fī Khaṣā’iṣ al-Rasūl* (M.Ḥ.). Dār al-Bashā’ir al-Islāmiyyah.
44. **Nizām al-Dīn al-Ḥasan bin Muḥammad al-Naysābūrī.** (1996). *Gharā’ib al-Qur’ān wa-Raghā’ib al-Furqān* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
45. **Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān bin Aḥmad bin Rajab al-Ḥanbalī.** (1996). *Faḥḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (M.Ḥ.). Maktabat al-Ghurabā’ al-Athariyyah. (1st ed.).

46. **Aḥmad bin ‘Alī bin Ḥajar al-‘Asqalānī.** (1959). *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī.* Dār al-Ma‘rifah.
47. **Muḥammad bin ‘Alī al-Shawkānī.** (1994). *Fatḥ al-Qadīr.* Dār Ibn Kathīr; Dār al-Kalim al-Ṭayyib. (1st ed.).
48. **‘Abd al-Raḥmān bin Nāṣir al-Sa‘dī.** (1999). *al-Qawā‘id al-Ḥisān li-Tafsīr al-Qur’ān.* Maktabat al-Rushd. (1st ed.).
49. **Muḥammad bin Abī Bakr bin Qayyim al-Jawziyyah.** (2019). *Kitāb al-Rūḥ* (M.Ḥ.). Dār ‘Aṭā’āt al-‘Ilm; Dār Ibn Ḥazm. (3rd ed.).
50. **‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Abī Ḥātim al-Rāzī.** (2006). *Kitāb al-‘Ilal* (M.Ḥ.). Maṭābi‘ al-Ḥumayḍī. (1st ed.).
51. **Maḥmūd bin ‘Umar al-Zamakhsharī.** (1987). *al-Kashshāf ‘an Ḥaqā’iq al-Tanzīl.* Dār al-Kitāb al-‘Arabī. (3rd ed.).
52. **Aḥmad bin Muḥammad bin Ibrāhīm al-Tha‘labī.** (2015). *al-Kashf wa-al-Bayān ‘an Tafsīr al-Qur’ān* (M.Ḥ.). Dār al-Tafsir. (1st ed.).
53. **‘Alā’ al-Dīn ‘Alī al-Muttaqī al-Hindī.** (1981). *Kanz al-‘Ummāl fī Sunan al-Aqwāl wa-al-Af‘āl* (M.Ḥ.). Mu’assasat al-Risālah. (5th ed.).
54. **Maḥmūd bin Ḥamzah al-Kirmānī.** (2021). *Lubāb al-Tafāsīr* (M.Ḥ.). Dār al-Lubāb. (1st ed.).
55. **Muḥammad bin Aḥmad bin Abī Sahl al-Sarkhasī.** (1993). *al-Mabsūṭ.* Dār al-Ma‘rifah.
56. **Muḥammad bin Abī Bakr al-Sufayrī.** (2004). *al-Majālis al-Wa‘ziyyah fī Sharḥ Aḥādīth Khayr al-Bariyyah* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed.).
57. **Aḥmad bin ‘Abd al-Ḥalīm bin Taymiyyah al-Ḥarrānī.** (1995). *Majmū‘ al-Fatāwā* (M.Ḥ.). Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf.
58. **Muḥammad bin Abī Bakr bin Qayyim al-Jawziyyah.** (1996). *Madārij al-Sālikīn bayna Manāzil Iyyāka Na‘budu wa-Iyyāka Nasta‘īn* (M.Ḥ.). Dār al-Kitāb al-‘Arabī. (3rd ed.).
59. **Abū al-Barakāt ‘Abd Allāh bin Aḥmad al-Nasafī.** (1998). *Madārik al-Tanzīl wa-Ḥaqā’iq al-Ta’wīl* (M.Ḥ.). Dār al-Kalim al-Ṭayyib. (1st ed.).
60. **Muslim bin al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Naysābūrī.** (n.d.). *al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar (Ṣaḥīḥ Muslim)* (M.Ḥ.). Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
61. **Muḥammad bin al-Ḥasan bin Fūrak.** (1985). *Mushkil al-Ḥadīth wa-Bayānuh* (M.Ḥ.). Dār ‘Ālam al-Kutub. (2nd ed.).

62. **Ibrāhīm bin al-Sarrī al-Zajjāj.** (1988). *Ma‘ānī al-Qur’ān wa-Irābuh* (M.Ḥ.). Dār ‘Ālam al-Kutub. (1st ed.).
63. **Sulaymān bin Aḥmad bin Ayyūb al-Ṭabarānī.** (n.d.). *al-Mu‘jam al-Kabīr* (M.Ḥ.). Maktabat Ibn Taymiyyah. (2nd ed.).
64. **‘Abd al-Qādir bin Muḥammad al-Qurashī.** (n.d.). *Manāqib al-Imām al-A‘ẓam Abī Ḥanīfah* (Published with *al-Jawāhir al-Muḍiyyah*). Mīr Muḥammad Kutub Khānah.
65. **Muḥyī al-Dīn Yaḥyá bin Sharaf al-Nawawī.** (1972). *al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim bin al-Ḥajjāj.* Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī. (2nd ed.).
66. **Ibrāhīm bin Mūsā al-Shāṭibī.** (1997). *al-Muwāfaqāt* (M.Ḥ.). Dār Ibn ‘Affān. (1st ed.).
67. **Burhān al-Dīn Ibrāhīm bin ‘Umar al-Biqā‘ī.** (n.d.). *Naẓm al-Durar fī Tanāsub al-Āyāt wa-al-Suwar.* Dār al-Kitāb al-Islāmī.
68. **‘Alī bin Muḥammad bin Ḥabīb al-Māwardī.** (n.d.). *al-Nukat wa-al-‘Uyūn* (M.Ḥ.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
69. **Muḥammad bin ‘Alī al-Shawkānī.** (1993). *Nayl al-Awṭār* (M.Ḥ.). Dār al-Ḥadīth. (1st ed.).
70. **Makkī bin Abī Ṭālib al-Qaysī.** (2008). *al-Hidāyah ilá Bulūgh al-Nihāyah* (M.Ḥ.). Jāmi‘at al-Shāriqah. (1st ed.).
71. **Zayn al-Dīn Muḥammad ‘Abd al-Ra’ūf al-Munāwī.** (1999). *al-Yawāqīt wa-al-Durar fī Sharḥ Nukhat Ibn Ḥajar* (M.Ḥ.). Maktabat al-Rushd. (1st ed.).

